نَقْدُ جُهُودِ المُحدَثينَ في الرَّدِّ على النُّحاةِ الأَقدمين
الدكتور خليل أحمد عمايرة أنموذجا

أ.م.د أحمد عبد الله حمود العاني
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية
dr.201673@Gmail.com

المستخلص

هذا البحث نقد وتحليل لما أنكره الدكتور خليل أحمد عمايرة على ما جاء به النحاة من قواعد وأحكام من جهة، ولما جاء به من بديل من جهة أخرى، فهو يرى في بعض أحكام النحاة مما لا موجب له، فنفى مثلا بعض دلالات حركات الإعراب، ونفى أيضا بعض الحركات مطلقا.

والبديل الذي قائم على أساس النظريات النحوية الحديثة التي تعتمد تقسيم الجملة إلى توليدية وتحويلية، وقد وضع خمسة بنود لنقل دلالة الجملة من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، وهي: الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية والتنغيم.

وقد وجدت في بعض هذه البنود ما يخالف الأحكام والمعنى، وفي بعضها الآخر ما ورد عند الجرجاني فهو جانب من جوانب النحو وليس النحو كله.

ولذا فإن هدف هذا البحث إنصاف النحاة، وإثبات أن ما جاؤوا به أصح و أوسع مما وضع مكانه من بديل، وإثبات أن لغة العرب ونحوها لا يمكن إخضاعها إلى نظريات النحو غير العربية.

الكلمات المفتاحية:النحوالعربي،ردودنحوية،خليل احمدالعمايره

Abstract

This research is concerned with the criticism and analysis to what Khalil Ahmed Amaayra denied on the rules and verdicts of old Grammarians. That is he accounted for the possible deletion

of the case endings in Arabic parsing. His different ideas were bused on the modern theories of grammar that are adopted by Chomsky – whose theory is called the generative transformational. Chomsky's theory depends on four syntactic trans formations they are addition, deletion, order, substitution and intonation.

The researcher has found differences of verdicts and meaning. Even in AL-Jurjanies' ideas are part of syntax.

It has been proven that the English theories of grammar cannot be applied on Arabic for its peculiar syntactic properties.

Keywords:Arabic Grammar, Grammatical Replies, Khalil A.Amayrah

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم وتمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين، محمد صلى الله عليه وسلم و آله وصحبه أجمعين – آمين– وبعد:

إن النحو هو العلم الخاص بدراسة ما يتألف منه الكلام، وهو النظام الذي يعرف من خلاله صحيح الكلام من خطئه.

ويمكن القول إن ذلك العلم والنظام جهد عظيم قام به النحاة في مدد متعاقبات، حتى إنه قد نشأت فيه المذاهب والمدارس، فبعد أن كان هدفه حفظ الألسنة من اللحن واللغة من الضياع صار علما يدرس لذاته، فيه واقع ملموس كثير، وفيه فلسفة– أحيانا– قائمة على تأويل وتعليل ما في أواخر الألفاظ من حركات.

وبسبب هذا نشأ حول هذا العلم والنظام اعتراض وردود رأى أصحابها أن هذه الفلسفة ضرب من الوهم ونسج من الخيال.

وقد كان ابن مضاء القرطبي أول من كتب في ذلك– بحسب علمي– ثم تبعه من المحدثين باحثون كتبوا في ذلك أيضا، منهم من وافقه في الرد، ومنهم من زاد عليه.

ومن أولئك الباحثين المحدثين الدكتور خليل أحمد عمايرة، إذ رد على النحاة الأساس الذي قام عليه نحوهم، وهو العامل النحوي، ووضع مكانه بديلا يراه أصح مما ذهبوا إليه.

فهو يرى في بعض أحكام النحاة وقواعدهم مماس لا موجب له ولا داعي إليه، فنفى مثلا بعض دلالات حركات الإعراب، ونفى أيضا الحركات في بعض الأبواب مطلقا، وأن ما أخذ به من الحركات جعلها من صنع المتكلم، وليس بأثر عامل لفظي فيه.

والبديل الذي وضعه الدكتور خليل أحمد عمايرة قائم على أساس النظريات النحوية الحديثة التي تعتمد تقسيم الجملة إلى توليدية وتحويلية، فالتوليدية ذات معنى سطحي، والتحويلية ذات معنى عميق، وقد وضع خمسة بنود لنقل دلالة الجملة من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، وهي: الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية والتنغيم .

وقبل أن ندخل في موضوع البحث من نقد وتحليل يجدر بنا الوقوف على أساس نظرية النحو التوليدي والتحويلي، فالنظرية في أصلها نظرية لغوية وضعها العالم اللغوي تشومسكي في محاولة لإيجاد مراحل تأليف الكلام بين العقل واللسان، فكانت عنده ركيزتان هما حجر الزاوية في تلك النظرية وهما البنية العميقة والبنية السطحية، وإذا ما عرفنا المقصود بهاتين البنيتين تبين لنا أن ذلك لا يعنى به النحو في اصطلاحه العلمي، بل يعنى به كيف تؤلف الجملة عضويا أو نطقيا أو فيزيائيا.

فالبنية العميقة عند تشومسكي هي الجملة التوليدية وهي المعنى

الكامن في نفس المتكلم بلغته الأم، ولذا تسمى بالتركيب الأساسي أو الباطني[1]؛ لأنها لم تنطق بعد على اللسان، والبنية السطحية هي الجملة التحويلية وهي ما ينطقه الإنسان فعلا، ويمثلها الأداء الفعلي للكلام، ولذا تسمى أيضا بالتركيب الظاهري[2].

غير أن الباحثين المحدثين أخضعوا النحو العربي لهذه النظرية وجعلوا الجملة التوليدية هي الجملة الأصلية التي تألفت من لفظ يحسن السكوت عليه، فهي تحمل معنى سطحيا مجردا من أية زيادة في المعنى كالتأكيد أو العناية أو الاهتمام، والجملة التحويلية هي الجملة التي يطرأ فيها أي تغيير على تلك الجملة من زيادة أو حذف أو تقديم وتأخير لإفادة زيادة في المعنى، اصطلح عليه بالمعنى العميق، نحو(قام محمد) فهي جملة توليدية لا تحمل سوى معنى القيام مجردا من أي تأكيد، بخلاف(لقد قام محمد) فهي جملة تحويلية أفادت تأكيد القيام والمبالغة فيه((إذاً يُعتمد مفهوم التحويل عندما تفيد أكثر من جملة واحدة المعنى ذاته بالرغم من تباين تراكيبها، فنقول إن الجمل هذه متحولة من جملة واحدة موجودة في مستوى البنية العميقة))[3].

ولكن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن كل زيادة على الجملة الأصلية تنقلها من التوليدية إلى التحويلية بغض النظر عن صلة المعنى بين الجملتين، نحو أدوات النفي أو التمني أو الترجي، ومنهم الدكتور خليل أحمد عمايرة صاحب كتاب (العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه).

وقد وجدنا في هذه البنود أربعة أشياء:

---

[1] – ينظر: اللسانيات من خلال النصوص:105.

[2] – ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية:26–27.

[3] – الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية:14.

الشيء الأول: أن من هذه البنود ما قد نقل عن النحاة خطأ.

الشيء الثاني: أن بعض هذه البنود لا ينقل الجملة من التوليدية إلى التحويلية من حيث النظر إلى المصطلح عند تشومسكي بوضعه الأول؛ لأن المعنى بعيد بين الجملتين.

الشيء الثالث: أن بند الحذف هو القول بالعامل أصلا، ولكن المؤلف لم يحقق القول فيه.

الشيء الرابع: أن هذه البنود لم تغن عن دراسة النحو عند الأقدمين؛ لأنها درست جانبا واحدا فيه وهو جانب المعنى ولم تحط به جميعا، ويمكن القول إن هذا الجانب تنبه إليه النحاة كما سنرى، وأفاض فيه البلاغيون كثيرا، وقد أقاموا قسما من دراستهم على النحو وهو قسم المعاني.

ولذا فإن هدف هذا البحث إنصاف النحاة، وإثبات أن ما جاؤوا به أصح وأوسع بكثير مما وضع مكانه من بديل، وبعبارة أخرى إثبات أن لغة العرب ونحوها لا يمكن إخضاعها لنظرية نحو غير عربية.

وقد اقتضى البحث أن ينقسم على مبحثين المبحث الأول نقد وتحليل لما أنكره الدكتور عمايرة والمبحث الثاني نقد وتحليل للبديل الذي وضعه.

واللهَ أسأل أن يكون عملي خالصا لوجهه، لا جدالا من أجل المراء، إنه نعم المولى والمجيب.

الباحث

المبحث الأول

الأساس الذي أقام عليه الدكتور عمايرة نظريته.

إن الأساس الذي أقام عليه الدكتور عمايرة نظريته هو وقوفه أولا على ما تتألف منه اللفظة من أصوات أو رموز أطلق عليها المورفيمات، وقد عد ذلك التأليف اعتباطيا إذ قال:((اللغة نظام من الرموز الصوتية الاعتباطية))[4] ولو أنه نقل تعريف ابن جني بأن((اللغة رموز يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))[5] لكان أفضل؛ لكونه أوسع دلالة على المعنى الوظيفي للغة، دون الإشارة إلى كيفية نشأتها وتأليف ألفاظها بين وضعها بالقصد أو مجيئها بالاعتباط، وأرى أن التوافق والقصد هو الأصح، إذ لو كانت الرموز الصوتية اعتباطية ما نتج عنها ألفاظ هي غاية في السلاسة والعذوبة والتعبير عن المعنى المراد، وقد تنبه اللغويون إلى ذلك حين درسوا الأصوات مخارجَ وصفاتٍ، فرأوا على سبيل المثال أن((العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف، أما العين فأنصع الحروف جرسا وألذها سماعا، وأما القاف فأمتن الحروف وأضخمها جرسا، فإذا كانتا أو إحداهما في بناء حَسُنَ البناء لنصاعتهما))[6] وقال الخليل:((فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من من حروف

---

[4] – العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : 25 .

[5] – الخصائص:1/ 2 .

[6] – لسان العرب:5/10.

الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب))[7] بمعنى أن العرب كان لهم حس في تخير الألفاظ وانتقاء أصواتها، فهي مقصودة عندهم وليست اعتباطية.

وأعني بذلك أن بناء الكلمة من تلك الأصوات أو الرموز لم يكن اعتباطا، وكذلك بناء الجملة من كلمات مشتملة على حركات في آخرها لم يكن اعتباطا أيضا كما سنرى.

ومهما يكن من أمر، فإن التعريف الذي أخذ به الدكتور عمايرة عدَّه مدخلا إلى العامل، إذ إن اجتماع أدنى حد من هذه المباني يحسن السكوت عليها تكون الجملة[8]، ووقف عند الجملة وما قامت عليها من دراسات عند النحاة والمناطقة والفلاسفة وأصحاب الكلام قديما وحديثا، فرأى أن منهم من نهج نهجا معياريا معتمدا على استقراء عدد من الشواهد، ثم وضع القواعد والقوانين من خلالها[9]، وأن منهم من اعتمد المتكلم أساسًا له في تفسير كثير من الظواهر[10]، في حين أخذ قسم منهم بظاهر

---

7 – كتاب العين:52/1.

8– ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه:26.

9– المنهج المعياري هو الطريقة المتبعة في صياغة الألفاظ والعبارات عن طريق القياس والتعليل والزمان والمكان، ومراعاة المستوى الصوابي في الاستعمال، والمستوى الصوابي هو معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، اللغة بين المعيارية والوصفية في الاستعمال:72، وهذا في الغالب هو المنهج البصري؛ لأنهم كانوا يسعون إلى تفادي اللحن والخطأ، ولا يتم ذلك إلا باستخلاص معايير الخطأ والصواب، فالهدف إذن تعليمي، ولا سيما أن نحوهم نشأ في زمن اختلط العرب بغيرهم من الأقوام.

10– ينظر:الحدود في النحو :32–47، الخصائص:174/1، فقد بين الرماني وابن جني أن

النصوص؛ للوصول إلى المعنى القريب، ومنهم من شارك الفريق الأول في مرحلة من مراحل البحث، وهي جمع الشواهد والنظر فيها، ورصد المتماثل منها؛ لوضع قاعدة نحوية تنطبق على ما جاء مقيسًا عليه، ولكنهم اختلفوا عنهم في كيفية تناول تلك النصوص والشواهد اللغوية ودراستها،[11] فقد انصرف الفريق الأول إلى دراسة المتماثل من الشواهد لوضع قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها، أو على قسم كبير منها، وما جاءهم مخالفا لتلك القواعد عدّوه خارجا على القاعدة شاذا، فأخذوا يقيسون ما يردهم على ما وردهم، ووضعوا له قاعدة، ويعللون الكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقواعد يقيسون عليها ما كان في اللغة مثلها، فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مبرر لكل كيفية تكون عليها الكلمة، فكانت نظرية العامل.[12]

أما الفريق الثاني، فقد أخذ يصف الظواهر اللغوية كما هي، ويستنبط قاعدة مرنة تعتمد على الشواهد التي تصل إليه، فارتضوا أن يتقدم الفاعل، وأن يتأخر، كما يتقدم المفعول به ويتأخر من غير إسراف في اللجوء إلى القياس والتعليل والتأويل.

وقد رأى الدكتور عمايرة انطباق هذا على لغتنا التي وصلتنا من بيئات مكانية معينة، وأطر زمانية غير محددة، فرأى أنه ليس من المهام اليسيرة

المتكلم هو الأساس في اختيار الحركة ، وأرى أن ابن جني وافق بين هذا الرأي وبين مذهب التوافق والاصطلاح في نشأة اللغة، بمعنى أن لا اعتباط في أية ظاهرة من ظواهرها.

[11]– وهذا هو المنهج الكوفي. ينظر: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر:89.

[12]– ويعني به المنهج البصري.

أن يقوم باحث بتنقيتها زمانا أو مكانا، وعليه أن يتجه لدراستها كما هي، وأن يصف كيف ترد في العربية، وأن يربطها بالمعنى من غير إسراف في تعليل أو تأويل أو قياس.[13]

ولكن النحاة وضعوا لشواهدهم مدة لا يجوز الاستشهاد بقول بعدها، إذ كان آخر من يحتج بهم من الشعراء هو ابن هرمة[14]، ووضعوا أيضا أماكن محددة أخذوا عنها الكلام، قال أبو نصر الفارابي:((وبالجملة فإنه لم يؤخذ من حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم))[15]وقال السيوطي:((إن العرب المأخوذ عنهم اللسان العربي الموثوق بعربيتهم هم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائيين، لأن قريشا أجود العرب انتقادا للأفصح ولغتهم أسهل على اللسان))[16] فكانت لغة هذه القبائل المذكورة أفصح لغات العرب، وعليها المعتمد وإليها المرجع، وقد أكد الدرس اللغوي الحديث هذه المسألة، إذ يرى وجوب أن تكون دراسة ظاهرة لغوية معينة في بيئة زمانية ومكانية محددة؛ إذ إن الانصراف عن أي من نقطتي التحديد هاتين يبعد الباحث عن الدقة في النتائج؛ لأنها تقوم على أسس ليست قوية.[17]

13– ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: 26.

14 – ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:234/1، خزانة الأدب:55/1، في أصول النحو:78، دراسات لأسلوب القرآن الكريم:123.

15– رسالة الحروف:146، وقد ذكر ابن الطيب الفاسي أن قول الفارابي هو في كتاب الألفاظ والحروف، والصواب ما ذكره محقق الكتاب من أن قول الفارابي هو في رسالة الحروف، وأن كتاب الألفاظ والحروف لابن سينا، ينظر: فيض نشر الإنشراح:528،وينظر: هدية العارفين: 39/2 في نسبة الكتاب إلى صاحبه.

16– الاقتراح في أصول النحو: 56، ارتقاء السيادة: 47.

17– ينظر:علم اللغة العام:110،91، النحو العربي والدرس الحديث:29، الدراسات اللغوية

ومهما يكن من أمر فإن المنهج الذي أخذ به الدكتور قسَّم على أساسه الحركات– وهي الأساس في العامل– على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تكون ذات أثر واضح في المعنى، ولها وجود حسي في المبنى، وهذا النوع من الحركات لا بد من الأخذ به، وذلك نحو (الأسدَ) منصوبا على التحذير، و(المروءةَ) منصوبا لفظها على الإغراء، و(نحن العربَ أكرم الناس) بنصب لفظ العرب على الاختصاص.

القسم الثاني: تكون ذات وجود حسي في الجملة، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، وهذا يجب الأخذ به، وعدّهِ من أركان سلامة المبنى، أو قياسا على ما جاء في لغة لسان العرب، وذلك نحو معمولي النواسخ، فإنهما لا دلالة للحركة فيهما على شيء .

القسم الثالث: لا وجود له في الواقع الحسي للجملة، والقول به ضرب من الترف الفكري، وإسراف في مجاراة القواعد والقوانين المعيارية، وانصراف عن تحقيق المعنى إلى شيء لا يفيد منه المبنى شيئا، ومنه أسماء الإشارة، فإنها مبنية ولا ظهور لحركات الإعراب عليها.

وقد جعل في موضع آخر من الحركات الظاهرة إعرابا مقدرا، إذ يرى أن الحركة لا تظهر في قولنا مثلا:(إن يدرس عليٌ فهو ناجح) يقول:((فلا وجود للحركة الإعرابية على(فهو ناجح) لذا لا حاجة إلى القول بها، إذ إن القياس اللغوي لا يقتضيها، ولا دور لها في المعنى، والقول بها ضرب من العبث)).[18]

ولكن هذا التقسيم في رأيي قاصر، بل هو مخالف لما تحمله جميع

بين الأصالة والمعاصرة:14.

[18] – العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: 91.

الحركات من دلالات، فالحركة دالة على معنى، سواء كانت في حالات النصب على التحذير والإغراء والاختصاص، أو في المبتدأ والخبر، أو في معمولي النواسخ وغيرها، ولا يمكن الأخذ ببعض وترك بعض، فالحركة الاعرابية ميزت لغة العرب من دون غيرها من اللغات، ووجودها في هذه اللغة يعد عامل إثراء لها، ولهذا كانت هي لغة القرآن.

وقد علل علماء اللغة والنحو لتعدد الحركات واختلاف استعمالاتها، نحو ابن جني فقد اعتمد المتكلم في تفسير اختلاف الحركة الإعرابية في باب أسماه العلة والعلة، ومن ذلك سؤاله الافتراضي عن سبب رفع الفاعل؟ فأجاب الرفع بالفاعلية، ثم طرح سؤالا آخر لم صار الفاعل مرفوعا؟ فعلل له بقوله:((إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى))[19] وقد علل الرماني لقوة الضمة بقوله:((جعل الرفع للفاعل لأنه أول الأول، وذلك تشاكل حسن، ولأنه أحق بالحركة اللغوية، لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت،ويمكن أن يعتمد بها فتسمع))[20] وهذا يعني أن المتكلم هو الأساس في اختيار الحركات، وله ما يبرره في ذلك الاختيار.

ويمكن أن أبين أثر الحركة في المعنى في باب النواسخ الذي نفى الدكتور عمايرة أن يكون للحركة قيمة دلالية فيه، ففي كلام العرب يكثر مثلا تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها، وإذا كان أحد معمولي هذا الباب مركبا من(أنْ المصدرية والفعل) كان المتكلم بالخيار في المعمول الآخر بين رفعه أونصبه، ولا مميز حينئذ بين اسمها وخبرها إلا

---

[19]– الخصائص:174/1.

[20]– الحدود في النحو، مجتزئ من مجلة المورد:40.

بحركة الإعراب، ولا شك في أن لكل حالة معناها.

ومما ورد على ذلك قوله تعالى:{لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ}[21] فقد قرئ بنصب البر[22]، وقرئ برفعه أيضا[23]، فقراءة النصب تدل على أن (البر) خبر (ليس) مقدما على اسمها، وهو المصدر المؤول (أن تولوا)، وقراءة الرفع تدل على أن (البر) اسم (ليس) والمصدرالمؤول خبرها، ولكل من هذين الوجهين أثر في المعنى، فقد قيل إن الآية خطاب لأهل الكتابين، فإنهم أكثروا الخوض في أمر القبلة حين حولت إلى الكعبة، وكان كل فريق يدعي خيرية التوجه إلى قبلته من القطرين المذكورين، فقراءة الرفع أقوى بحسب المعنى؛ لأن كل فريق يدعي أن البر هذا، فيجب أن يكون الرد موافقا لدعواهم، وما ذلك إلا بكون البر اسما،[24] ولا سيما إذا كان في حالة النفي فإن الأسماء تصغي إلى الخبر[25] كما يفصح عنه جعله مخبرا عنه في الاستدراك[26] بقوله عز وجل:{ ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ}.[27]

---

21 – سورة البقرة : من الآية (177) .

22 – هي قراءة المصحف، وقرأ بها حمزة وحفص عن عاصم، ينظر: إعراب القرآن للنحاس:230/1،التبيان في إعراب القرآن:45/1، البحر المحيط:2/2.

23 – هي قراءة الجمهور، نافع بن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي وابن مسعود وأبيّ والحسن والأعرج وأبي حاتم وغيرهم، ينظر: إعراب القرآن للنحاس:230/1، حجة القراءات:123، التبيان في إعراب القرآن:45/1، البحر المحيط :2/2، النشر في القراءات العشر:226/2.

24 – ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:234/1.

25 – ينظر: التحرير والتنوير:129/2.

26 – إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:234/1.

27 – سورة البقرة: من الآية (177) .

وقيل أيضا هي خطاب للمؤمنين، أو ردٌّ لإنكار الكفار على المؤمنين تحويلهم عن بيت المقدس إلى الكعبة، وقراءة النصب مناسبة هنا؛ ((لأن أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم، فإذا ذكر خبره قبله ترقب السامع المبتدأ، فإذا سمعه تقرر في علمه))[28] فتغير الحركة الإعرابية على اللفظة نفسهانقل حكمها من اسم ليس إلى خبرها، وهذا ما أدى إلى انتقال المعنى وتنوعه وفقا لمقتضى الحال.

وهناك دلالة أخرى لما في معمولي النواسخ من حركات، من حيث ما تميزه تلك الحركات بين المتشابه من الأدوات الناسخة نفسها، فـ (لا) بلفظها الواحد قد تكون نافية عاملة عمل (ليس)، وقد تكون أيضا نافية للجنس عاملة عمل (إنّ)، فكلتاهما تدخل على الجملة الاسمية، وهما موضوعتان للنفي معا، ولكن بأسلوبين مختلفين، والمميز بينهما هو حركات ما تدخلان عليهما من أسماء، فقولنا:(لا رجلٌ في الدار) يختلف عن قولنا: (لا رجلَ في الدار) فـ(لا) في الجملة الأولى وهي العاملة عمل ليس لنفي الواحد، فيجوز– بحسب معناها– أن يكون في الدار رجلان؛ لأن الإخبار بها نفي للواحد فقط، أي أنه ليس فيها واحد، فيجوز أن يكون فيها أكثر، بخلاف(لا) في الجملة الأخرى، فهي لنفي العموم، أي نفي الجنس كله، والاستغراق فيه، بمعنى أنه لا يوجد في الدار رجل ولا أكثر من رجل.[29]

والقصد من هذا كله هو تبيان ما لتغير حركة الاسم المنسوخ من اختلاف في المعنى.

---

[28] – التحرير والتنوير: 129/2.

[29] – ينظر: شرح الكافية في النحو:256/1، 394–395.

أما النوع الثالث من الحركات فليس ضربا من الترف الفكري، وليس هو من العبث، بل هو تحقيق لنظام اللغة، وضبط لمعانيها، كما إنه تحديد لموقع اللفظة ورتبتها في الكلام، سواء كان ذلك الإعراب من الإعراب المحلي، في نحو اسم الإشارة أو الاسم الموصول، أو الإعراب التقديري في نحو إعراب الاسم المقصور والمنقوص أو كان من الإعراب الظاهر الذي جعله الدكتور عمايرة مقدرا لا موجب له في نحو قوله:(إن يدرس عليٌ فهو ناجح) ولعله رأى في الوقف على (ناجح) علة في حذف الحركة واستبدالها بالسكون، وهذا من المردود الذي لا يقول به أحد.

ثم ذهب الدكتور عمايرة إلى أن الجملة لا بد أن تمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: أن تصنف الجملة بحسب انطباقها على التعريف الأول الذي أخذ به عن ابن يعيش[30]، فتكون جملة توليدية، ويقصد بالتوليدية ما تتكون من عدد من الكلمات الرئيسة فيها بغير نقص أو زيادة، فإن نقص منها جزء اختل معناها، وإن زيد فيها مبنى صرفي آخر قابله زيادة في المعنى، فالجمل التي تقع في أي من الأطر الكبرى التالية تكون توليدية:

اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه + مسند

= مبتدأ + خبر

فهذه جمل توليدية غايتها نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو المخاطب مجردا، دون توكيد أو نفي أو شرط أو نداء أو تحذير.

فإن قصد المتكلم أن ينقل للسامع أيا من هذه المعاني أو سواها فإن عليه أن يحول الجملة من إطارها هذا إلى إطار آخر مستخدما أحد عناصر

---

[30]– الجملة عند ابن يعيش ما أدت ألفاظها معنى يحسن السكوت عليه كالفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر. ينظر: شرح المفصل: 22/1.

التحويل التالية:

1- الترتيب 2 – الزيادة 3 – الحذف 4 – الحركة الإعرابية 5 – التنغيم.

المرحلة الثانية: أن تأخذ الجملة اسمها الثابت في الاسمية والفعلية في حال وجودها في مرحلة الجملة التوليدية كما يقول السيوطي:((والعبرة بصدر الأصل))[31] فيقال أن الجمل(محمد مجتهد) جملة اسمية ترمي إلي إيصال معنى دلالي هو الإخبار المجرد، وأما الجمل(حضر علي) و(أكرم زيد عمرا) و(أكرمني علي) فجمل توليدية فعلية.

فإن أضفنا أي عنصر من عناصر التحويل على كلا النوعين من الجمل اسمية أو فعلية، فتتحول من اسمية توليدية إلى اسمية تحويلية، ومن فعلية توليدية إلى فعلية تحويلية لأغراض معينة كالإشارة إلى الزمن الماضي في قولنا: كان علي مجتهدا، والتوكيد في قولنا: إن عليا مجتهد، والنفي في قولنا: ليس علي بمجتهد، هذا فيما يخص الجملة الاسمية، وفي الجملة الفعلية جاء غرض التحويل لتوكيد الفاعل في قولنا: زيد أكرم خالدا، ولتوكيد المفعول في قولنا خالدا أكرم زيد، ونفي احتمال وقوع مضمون الجملة في قولنا: لن يكرم زيد خالدا، ونفي وقوع الخبر في الماضي في قولنا: لم يكرم زيد خالدا،[32] وسأناقش كل ذلك بالتفصيل في المبحث الثاني إن شاء الله.

المبحث الثاني

عناصر التحويل.

أولا: الترتيب.

---

[31] – العبارة عند السيوطي ((العبرة بالوضع الأصلي)) همع الهوامع :68/1.

[32] – ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: 44 – 45 .

ويعني به الدكتور عمايرة تغيير الرتب النحوية عن أصل وضعها، فيتقدم ما حقه التأخير، نحو تقديم الفاعل والمفعول به، وقد نص على أنه((آخذٌ برأي الجرجاني في دلائل الإعجاز[33]، وبرأي أهل الكوفة[34]، في أن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فالمورفيم المتقدم وحقه التأخير في الجملة، يعني أنه تقدم للعناية والتوكيد، وبذا فإنه يعتمد رأي أهل الكوفة في أن الجملة(محمد بلغ الرسالة) جملة تحويلية فعلية، جاء التحويل فيها بتقديم الفاعل للعناية والأهمية أو للتوكيد، فهي تنتقل عنده من جملة تحقق بنية سطحية إلى جملة تحقق بنية عميقة، لا يخضع المعنى فيها للظن))[35]، وقد ساق عددا من الآيات مبينا أهمية هذا التقديم، وذلك نحو قوله تعالى:{إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيّاكَ نَسْتَعينُ}[36]وقوله أيضا:{واللهُ أخْرجَكُم منْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُم}[37]وغيرها من الآيات[38].

والحق أن هذا مذهب العرب جميعا، ولكن الاختلاف مع الدكتور في ما جاء به من حكم وشاهد أو مثال عليه، وهو تقديم الفاعل على فعله وما جاء به من شاهد، فمسألة تقديم الفاعل على فعله ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فحسب، بل هي من مسائل الخلاف

---

[33] – لم يقل الجرجاني بتقديم الفاعل على فعله، بل قال بذكر الاسم قبل الفعل على أن يكون مبتدأ.ينظر: دلائل الإعجاز: 134–136.

[34] – لم يكن مذهب أهل الكوفة تقديم الفاعل مطلقا كما سنرى .

[35] – العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: 86 .

[36]– سورة الفاتحة :4.

[37] – سورة النحل: من الآية 78.

[38] – ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: 86.

النحوي الكوفي[39]، بمعنى أنه واقع بين الكوفيين أنفسهم، فهناك من النصوص ما تدل على منع هذا التقديم مطلقا عند جمهور النحاة البصريين والكوفيين[40]، فقد منعه الفراء[41]، ونقل المنع أيضا أبو حيان عن أبي عمرو الشيباني[42]، وهو أحد اللغويين الكوفيين المشهورين، وهناك من النصوص ما تثبت التقديم لبعض الكوفيين دون بعض[43]، وهناك من النصوص أيضا ما تدل على أن أهل الكوفة لا يقولون بتقديم الفاعل على فعله مطلقا، بل يجيزونه في الضرورة الشعرية، ويمنعونه في غيرها[44]وهذا الرأي هو الراجح عندي؛ وذاك لأن حجتهم في هذا الحكم هو اعتمادهم شاهدا شعريا وهو قول الزباء[45]:

39– ينظر: الخلاف النحوي الكوفي:233–236.

40– ينظر: الأصول في النحو:256/2،شرح الكافية في النحو:128/1–129، شرح جمل الزجاجي:159/1–160، ارتشاف الضرب:179/2–180.

41– ينظر: معاني القرآن:129/1.

42– فقد نقل أبو حيان نصا من كتاب الفرح لأبي عمرو الشيباني جاء فيه:((يزيد الفاعل على المفعول به بثمانية أشياء يلي الفعل ويضمر فيه ... ولا يتقدم على الفعل)) تذكرة النحاة:305.

43– ينظر:إعراب القرآن:3/1،364/70، الحلل في إصلاح الخلل:119، الإنصاف في مسائل الخلاف:101/1، تذكرة النحاة:694، شرح التصريح على التوضيح:287/1،همع الهوامع:254/2–255، مدرسة الكوفة:287.

44 – ينظر:الاقتضاب في شرح أدب الكتاب :172/3.

45– ومذهب الكوفيين أن مشيها فاعل وعامله الوصف بعده وئيدا فجاز عندهم تقدم الفاعل على عامله ،ينظر: شرح التصريح على التوضيح:271/1، الدرر اللوامع:141/1،حاشية الصبان:46/2، وقد رد البصريون على الكوفيين حكمهم بأن الفعل مع فاعله يكونان وحدة لغوية مترابطة كصدر البيت مع عجزه، وأن هذا البيت قد روي بالرفع والنصب والجر ، وأن الرفع له وجهان، وما احتمل الوجهين فلا حجة فيه،

ما للجمالِ مَشْيُها وئيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حديدا

دون اعتمادهم على شاهد من القرآن الذي ورد فيه تقدم الاسم على الفعل كثيرا، إلا إذا سبق بإحدى أدوات الشرط، نحو قوله تعالى:{ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}[46] فالبصريون يعربون(أحدٌ) فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور[47]، والكوفيون يعربونه فاعلا مقدما، أما فيما عدا ذلك فأغلب الكوفيين منعوا التقديم.[48]

وقد نبه ابن جني في كتابه الخصائص على من أجاز التقديم مطلقا، وأنكر على من قال به، وعقد له بابا أسماه الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، قال فيه:((هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك... قولنا زيد قام، ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة، كما إنه فاعل في المعنى))[49] وقد وقف الجرجاني عند هذا التركيب وهو تقدم الإسم على الفعل وبين معانيه، ولكنه لم يجعل الاسم المتقدم فاعلا، بل جعله مبتدأ والجملة بعده خبرا عنه.[50]

ومن هنا يتضح أن تقديم الفاعل مرفوض عند جمهور النحاة، وأنه عند أهل الكوفة موقوف على الضرورة الشعرية، أو في حال تصدر الجملة أداة

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 615/2، فالراجح إذا هو مذهب البصريين.

46 – سورة التوبة: من الآية 6.

47– ينظر: التبيان في إعراب القرآن:470/1.

48– ينظر: شرح الكافية في النحو:128/1–129، ارتشاف الضرب:179/2–180، تذكرة النحاة:694، الخلاف النحوي الكوفي:233–236.

49 – الخصائص: 279/1–280.

50– ينظر : دلائل الإعجاز:134–136.

شرط، أما في قوله تعالى:{وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ}[51] وما شابهه، فالإجماع واقع على أن لفظ الجلالة مبتدأ، وهو الصواب؛ وذلك لما تمتلكه الرتب النحوية من صفة التميز والانفراد من غيرها من الرتب، فهذا النوع من التقديم– الذي ذهب إليه الدكتور عمايرة – يخلط رتبة الفاعل بالمبتدأ، فإذا كان فاعل الفعل ضميرا مستترا في هذا الشاهد أو المثال، وارتضى الدكتور عمايرة أن يكون الاسم المتقدم هو فاعله، فقد يكون الفعل رافعا اسما ظاهرا، نحو(زيد قام أبوه)، فـ (زيد) والحال هذه فاعل من سيكون؟

كما إن هذا النوع من التقديم يحذف قسما من أقسام الخبر، وهو الخبر الجملة، فالخبر في الآية الكريمة جملة فعلية (أخرجكم)، فإذا كان فاعل (أخرج) هو ما تقدم عليه، فلا تكون هذه الجملة خبرا، وهذ يعني حذف باب من أبواب النحو، وحذف معنى من معانيه، وأعني بذلك أن الخبر يقع جملة كما تقدم، ويقع مفردا نحو قوله تعالى:{ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ}[52]ولا يخفى ما للاستعمالين من اختلاف في الدلالة، إذ((الفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم يدل على الاستقرار والثبوت)).[53]

وهو أيضا يُشكِلُ في حال دخول النواسخ على مثل هذا التركيب، فالنواسخ تدخل على جملة إسمية فحسب، ولا فرق عند النحاة بين أن يكون الخبر فيها اسما أو فعلا، نحو قوله تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[54] فلفظ الجلالة اسم إن و(يعلم) جملة في محل رفع خبرها، بخلاف ما جاء به الدكتور عمايرة، إذ على رأيه يكون لفظ الجلالة فاعلا

---

[51]– سورة النحل: من الآية 78.

[52] – سورة البقرة: من الآية72.

[53] – دلائل الإعجاز : 134–136، البرهان في علوم القرآن:66/4.

[54] – سورة الحجرات: من الآية 18.

مقدما، ولكن ما يكون اسم إن وخبرها؟ إنه إلغاء آخر لباب من أبواب النحو، ومعنى من معانيه.

ويمكن القول، إن النحاة بذلوا جهدا كبيرا وواسعا في وضع الرتب النحوية مكانها، وبينوا ما يجوز فيه التقديم وما لا يجوز، وعللوا لذلك بالمعنى، فقد يُوجِبون تأخير الخبر، أو تقديمه؛ بحسب ما يقتضي المعنى والسياق، نحو قولهم(إنما زيد في الدار) و(إنما في الدار زيد)[55] فإذا أُريدَ الإخبار عن (زيد) أنه في الدار، وليس بخارجه،بغض النظر عن وجود أحد معه أو عدم الوجود كان الخبر مؤخرا وجوبا كما جاء في المثال الأول، وإذا أُريد الإخبار عن(زيد) أنه وحده في الدار، ولم يوجد أحد معه كان الخبر مقدما وجوبا كما جاء في المثال الثاني، فوجوب الترتيب بين المبتدأ والخبر في نحو هذا المثال تابع للمعنى وليس للفظ فيه؛ بدليل أنه يجوز تغيير الترتيب لفظا، ولكن المعنى سيكون مختلفا.

وقد بين ابن يعيش ناحية دلالية لترتيب المفاعيل بقوله:((ربما تغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت ظننت زيدا أخاك، فالشك إنما وقع في الأخوة لا في زيد، كما أنك إذا قلت ظننت زيدا قائما، فالشك إنما وقع في قيام زيد، فلو قدمت الأخ، وأخرت زيدا لصارت الأخوة معلومة، والشك واقع في التسمية، فإذا كان الفعل يتغير بالتقديم فبإسناد الفعل إليه أولى؛ لأنه يكون في الفعل مقدما))[56].

وبين أيضا ما يصح إقامته من المفاعيل مقام الفاعل وما لا يصح بقوله:((إن المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لما لم يسم فاعله،

---

[55] – ينظر : شرح ابن عقيل:243/1.

[56] – شرح المفصل:72/7 .

وإقامة أي المفاعيل شئت مقام الفاعل ... إلا ما استثناه[57]، وهو المفعول الثاني في باب (علمت) والثالث في باب (أعلمت)؛ لأن المفعول الثاني من باب علمت قد يكون جملة من حيث كان في الأصل خبر المبتدأ؛ لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فالمفعول الأول كان مبتدأ، والمفعول الثاني كان خبرا للمبتدأ، فلذلك كل ما جاز أن يكون خبرا جاز أن يكون مفعولا ثانيا، نحو المفرد والجملة والظرف))[58].

وقد وقف المعربون على ترتيب المفاعيل ولا سيما في القرآن الكريم، وبينوا علة المعنى فيه، وذلك نحو قوله تعالى:{وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ}[59]فقد أعرب الجمهور (الجن) مفعولا أولا لـ(لجعلوا) و(شركاء) مفعوله الثاني؛[60] وذلك((لأن الجن المقصود من السياق لا مطلق الشركاء؛ لأن جعل الشركاء لله قد تقرر من قبل، و(لله) متعلق بـ(شركاء)، وقدم المفعول الثاني على الأول؛ لأنه محل تعجيب وإنكار، فصار لذلك أهم وذكره أسبق))[61]، فإن لهذا التقديم حسنا لا يتحقق فيما لو وضع الكلام على أصله فقيل مثلا:(وجعلوا الجن شركاء)؛ ((وذلك أن تقديم الشركاء يفيد أنه ما كان ينبغي أن يكون لله تعالى شريك، لا من الجن ولا من غيرهم، بخلاف ما إذا تأخر لفظ الشركاء)).[62]

ثانيا: الزيادة

57– أي ما استثناه الزمخشري

58 – شرح المفصل:72/7 .

59 – سورة الأنعام: من الاية100.

60 – ينظر: الكشاف:52/2، البحر المحيط:196/4.

61 – التحرير والتنوير:405/6–406، وينظر:الكشاف:52/2، البحر المحيط:196/4.

62 – التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: 106 .

يقصد الدكتور عمايرة من هذا البند أن ما يدخل على الجملة المفيدة معنى يحسن السكوت عليه من عناصر هي زائدة، كالنواسخ مثلا بما فيها الدالة على تغير الزمن أو أدوات التمني والترجي والنفي والمقاربة والرجاء والشروع، فهي تنقل الجملة عنده من كونها توليدية ذات معنى سطحي إلى تحويلية تتحقق فيها تلك المعاني، مؤكدا أن ما تغير فيها من حركات هو سليقي أولا، قياسي فيما بعد، وليس بأثر من هذه الألفاظ.

وقد وجد في هذا البند تخريجا لباب الاشتغال ولغة أكلوني البراغيث؛ وذلك لما فيهما من عناصر زائدة، فأعرب الاسم المتقدم في باب الاشتغال مفعولا به مقدما، سواء كان مرفوعا أو منصوبا، والضمير العائد عليه هو توكيد له من قبيل التوكيد اللفظي، خلافا للقول بأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر.

وجعل الواو هي البراغيث أصلا، كررت ثانية وقدمت على المفعول؛ لكونها ضميرا، وكان تكرارها للتوكيد ليس غير.[63]

ولنقد هذا البند يتطلب تقسيمه إلى قسمين :

القسم الأول: هو الخاص بدخول الأدوات على الجمل، فالأدوات الداخلة على الجمل ليست كلها مما تنقل الجملة من كونها توليدية إلى كونها تحويلية، فالتي تنقلها هي المفيدة التوكيد فحسب، نحو إن وأن نحو زيد مجتهد وإن زيدا مجتهدٌ وإن زيدا لمجتهدٌ، فالمعنى في الجملة الأولى هو مجرد الإخبار عن اجتهاد زيد، وقد تحول في الجملة الثانية من الإخبار مجردا إلى تأكيده، وتحول في الجملة الثالثة إلى المبالغة في التأكيد، وقد بقي أصل المعنى في الجمل كلها واحدا هو الإخبار عن اجتهاد زيد.

---

63 – ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه:91.

بخلاف قولنا:(لعل زيدا مجتهد) فقد انتقلت الجملة من الخبر إلى الإنشاء، وتغير المعنى فيها، ولم يعد المعنى فيها من قبيل المعنى العميق للجملة(زيد مجتهد) التي تحمل معنى سطحيا.

وكذلك الحال في اختلاف المعنى بين النفي والإثبات، فالجملة(علي قائم) مثبتة، ونفيها(ليس علي قائما)، فلم توجد ثمة مزية للثانية على الأولى من حيث العمق في المعنى، ولكن يبقى المعنى نفسه، وتتحقق فيه زيادة التأكيد إذا دخلت همزة الاستفهام على أداة النفي نفسها، نحو قوله تعالى:{ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}[64] فالمعنى نفسه باق في حال حذف الأداة الناسخة وهمزة الاستفهام الداخلة عليها، فنقول:(الله كاف عبده) ولكن جاء الإخبار بهذا التركيب في هذا النص القرآني الكريم؛ مبالغة في التقرير والتوكيد.

فهذا القسم من الأدوات هو مما ينقل الجملة من التوليدية إلى التحويلية، بحسب اصطلاح النظرية النحوية الحديثة، وليس كل الأدوات، وبعبارة أخرى فإن المعنى الأصلي بين الجملتين نفسه سوى أن في الثانية تقريرا وتوكيدا بما لحقتها من زيادة في الأدوات.

القسم الثاني: هو الخاص بتخريج باب الاشتغال ولغة أكلوني البراغيث، فقد جعل الدكتور عمايرة الاسم المتقدم في باب الاشتغال مفعولا به مقدما سواء كان مرفوعا أو منصوبا، وهذا مما لا يجوز، فالمفعول به لا يكون مرفوعا مطلقا، وهذا الحكم مما يحد من المعنى ويفسد الإعراب، فليس الغرض هو التوكيد فقط، بل الغرض يختلف باختلاف حركة الاسم المتقدم، فحركة الرفع تعطي معنى لا يتحقق في حال مجيء الاسم منصوبا، ومن

[64] – سورة الزمر: من الآية 36.

ذلك ما وجهه السيرافي في قوله تعالى:{ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}[65] قال:((فإن قال قائل: قد زعمتم أن نحو:(إني زيدٌ كلمته) الاختيار فيه الرفع؛ لأن الجملة في موضع الخبر، فلم اختير النصب في(إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر) وكلام الله أولى بالاختيار؟ فالجواب أن في النصب هنا دلالة على معنى ليس في الرفع، فإن التقدير على النصب (أنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر) فهو يوجب العموم، وإذا رفع فليس فيه عموم، إذ يجوز أن يكون(خلقناه) نعتا لشيء، و(بقدر)خبرا لـ(كل) ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر)).[66]

وهذا بخلاف ما جاء في قوله تعالى:{وكلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ}[67]فجاءت(كل) مرفوعة، وقال الفراء لا يكون الحكم فيها((إلا رفعا؛ لأن المعنى– والله أعلم– كل فعلهم في الزبر مكتوب، فهو مرفوع بـ(في) و(فعلوه) صلة لشيء، ولو كانت(في) صلة فعلوه في مثل هذا من الكلام، جاز رفع(كل) ونصبها، كما تقول: وكل رجل ضربوه في الدار، فإن أردت : ضربوا كل رجل في الدار، رفعت ونصبت، وإن أردت: وكل من ضربوه هو في الدار، رفعت)).[68]

فالمعنى إذن مختلف بين الحالتين، فإذا جُعِلَ الغرضُ من هذا التقديم أو مثله هو التوكيد فحسب كان في الأمر ضيق؛ لأن المعنى أوسع من ذلك بكثير، وإذا جُعِلَ الاسمُ المتقدم مفعولا به في كلتا الحالتين فسد المعنى؛

---

65 – سورة القمر: 49.

66 – شرح كتاب سيبويه:74/1، وينظر: شرح الأشموني:80/2، شرح التصريح: 302/1، همع الهوامع:113/1.

67 – سورة القمر :52.

68 – معاني القرآن:95/2–96.

لأن المعنى قائم على الإعراب ملازم له.

ويمكن القول، إن ما قاله النحاة بشأن توجيه الاسم المتقدم في باب الاشتغال– ولا سيما المنصوب منه–هو تحقيق لصنعة الإعراب، وتوسع في المعنى، فمن حيث صنعة الإعراب يقدر النحاة فعلا ناصبا للاسم المتقدم، وهو من قبيل الحذف والإيجاز في اللغة ، ولا أرى ثمة مشكلة فيه، وأما من حيث المعنى فإن ذلك الحذف يمنح الذهن سعة في تقدير ما هو محذوف، فيتحقق أكثر من معنى في سياق نحوي واحد، وهو أوسع مما لو جاء فيه فعل واحد مذكور، ولا سيما إذا كان الفعل المذكور مما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، فيكون الفعل المقدر بمعنى فعل آخر،وتوضيح ذلك بما جاء في قوله تعالى:{ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}[69]ف(الظالمين) منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وذلك بما يحمله(أعد لهم عذابا أليما) من معنى القهر والإهانة والاذلال، فيكون التقدير قَهَرَ وأهانَ وأذلَّ الظالمين بما أعده لهم من عذاب أليم، فاستعمال ذلك الاسلوب مقصود؛ لتأديته جميع تلك المعاني، وهو أوسع معنى مما لو جاء التركيب بغير اسلوب الاشتغال، فقيل مثلا:(وأعد للظالمين عذابا أليما)، وهذا قياس على باب تضمين الافعال، فإن منها ما لا يتعدى إلى مفعوله إلا بالحرف، ولكنه يرد في سياق متعديا بغير حرف، نحو قوله تعالى عن الجبل:{ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي}[70] فإن الفعل(استقر) يفيد الظرفية، ولا يتعدى إلى مفعوله إلا بحرف الجر(في)، ولكنه هنا ضُمّنَ معنى فعل آخر هو(لزم) توسعا في المعنى بأوجز تركيب.

---

[69] – سورة المرسلات: من الآية 31

[70] – سورة الأعراف: من الآية 143.

وخلاصة القول في هذا أن هذا الأسلوب–أي الاشتغال– من أساليب أسرار اللغة بما يحمله من سمة التوسع في المعنى، وليس غرضه التوكيد فحسب.

وأما ما اقترحه الدكتور عمايرة من تخريج للغة أكلوني البراغيث على أن الواو هي البراغيث نفسها وتقدمت لكونها ضميرا، وغرضها هو التوكيد لا غير، فمردود أيضا من جهتين، الجهة الأولى من حيث رتبة الضمير عند النحاة، فإنه لا يأتي إلا وقد سبق له ذكر اسم ظاهر، فيأتي الضمير عائدا عليه، وبهذا اكتسب رتبته الأولى من رتب المعارف في الكلام، وبهذا أيضا وجب عند النحاة تقديم الخبر على المبتدأ إذا اشتمل المبتدأ على ضمير عائد على بعض الخبر[71]، نحو قوله تعالى:{ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}[72] وتقديم المفعول به على الفاعل وجوبا إذا اشتمل الفاعل على ضمير عائد على المفعول به[73]، نحو قوله تعالى:{ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ }[74] فكان تقديم الخبر على المبتدأ في الآية الأولى، وتقديم المفعول به على الفاعل في الآية الأخرى؛ لاشتمال اللفظ المتقدم رتبة على ضمير عائد على ما هو متأخر، فتأخر ما حقه التقديم؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، فلا يصح إذا أبدا تعليل تقدم الواو على الاسم الظاهر لأنه ضمير.

وإذا تبين هذا، فإن لهذا الاسلوب من تقدم للضمير على الاسم الظاهر سمة في المعنى، وهذا ما نعنيه بالجهة الأخرى، وهي جهة المعنى، فليس

---

71 – ينظر: شرح الكافية في النحو:201/1، شرح ابن عقيل:213/1.

72 – سورة محمد: من الآية 24.

73 – ينظر:نتائج الفكر في النحو: 133، شرح الكافية في النحو: 305/1، شرح ابن عقيل: 482/1.

74 – سورة البقرة: من الآية 124.

الغرض من ذلك التقديم هو التوكيد فحسب، بل فيه اسلوب التشويق أيضا، وذلك بما يحمله الضمير المجرد من ذكر اسم ظاهر قبله من لفت الانتباه، واستدعاء الفكر؛ لمعرفة من سيعود عليه هذا الضمير.

وهذه اللغة حكيت عن قبيلة طيئ[75]، وحكيت أيضا عن قبيلتي بلحارث بن كعب وأزد شنوءة[76]، وهما من القبائل اليمنية التي تَمُتُّ إلى أصل قبيلة طيئ بصلة[77]، وقيل فيها هي لغة شاذة، والصحيح أنها لغة حسنة جيدة[78]، وقال فيها شاعرهم:[79]

يَلُومُونَنِي في اشْتِراءِ النَّخيلِ أهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْذلُ

وإذا كان أصحاب هذه اللغة يستعملون هذا الاسلوب على وجه العموم، فإن وروده في القرآن الكريم كان محدودا في السياق الذي يتطلب المعنى فيهذلك الاسلوب، ومنه قوله تعالى:{ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم}[80] فمعنى أسروا النجوى((بالغوا في إخفائها، أو جعلوها بحيث لا يفطن أحد لتناجيهم، ولا يعلم أنهم متناجون))[81]وذلك((لما عجزوا عن معارضته، وسقطوا عند التحدي، وظهرت عليهم الحجة، ... فمرة نسبوه إلى السحر، ومرة رموه بالجنون، وفنونٍ من العيوب، وقبل ذلك

---

75 – ينظر: الجنى الداني:171، بصائر ذوي التمييز:149/5،شرح درة الغواص:152.

76 – ينظر: مغني اللبيب:395/2، بصائر ذوي التمييز:149/5.

77 – ينظر: الاشتقاق:316.

78 – ينظر: البحر المحيط:275/6،المقاصد النحوية:211/2.

79 – البيت من المتقارب، لأمية بن أبي الصلت، شرح ديوان أمية بن أبي الصلت: 61،وينظر:الأمالي: 133/1،مغني اللبيب:365/2،شرح الأشموني:47/2،همع الهوامع:16/1.

80 – سورة الأنبياء: من الآية 3.

81 – البحر المحيط:275/6.

كانوا يقولون عنه هو محمَّدٌ الأمين))[82]((وإنما أسروا الحديث... ليقولوا للرسول– صلى الله عليه وسلم– وللمؤمنين إن كان ما تدعونه حقا فأخبرونا بما أسررناه))[83] فهذا المعنى والرد عليهم يقتضي أن يكون في لفظه إضمار قبل إظهار؛ وذلك للفت الانتباه، واستدعاء الفكر لمعرفة من أصحاب هذه الصفة، فجاء المعنى مبالغة في كشف أمرهم وكشف ما كانوا يخفون، فَذُكِرُوا مرتين، مرة بالضمير ومرة بالاسم الظاهر وهو (الذين ظلموا).

ولا يخفى ما لهذا الاسم الظاهر من معنى– وهو الظلم بما كانوا يقولون– من اقتضاء لهذا الاسلوب، وهو التمهيد له أولا، ثم ذِكْرُهُ بعد ذلك بالتفصيل، حتى صار هذا الاسلوب بمثابة السؤال والجواب، فكأنه قيل: من الذين أسروا النجوى؟ فسيق الجواب، إنهم الذين ظلموا.

وقد ورد هذا الاستعمال أيضا في كتب الحديث، فقد نقل المرادي عن السهيلي قوله:((ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة))[84] نحو ما رواه أبو داود من قول وائل بن حجر في صفة سجود النبي– صلى الله عليه وسلم– [فَلَمَّا سَجَدَ وقعتَا ركبتاه قبل أنْ تقعَ كفَّاهُ][85] يقول شارحُ الحديثِ العظيمُ آبادي((وقعتا ركبتاه" هكذا في جميع النسخ الحاضرة عندي، والظاهر"وقعت ركبتاه" بإفراد الفعل، لكنه على لغة(وأسروا النجوى الذين ظلموا) وأكلوني البراغيث، "قبل أن تقعا كفاه" وفي

---

82 – تفسير القشيري المسمى لطائف الاشارات:268/2.

83 – البحر المحيط: 275/6.

84 – توضيح المقاصد والمسالك:586/2، ولم أقف على قول السهيلي في أماليه أو في نتائج الفكر.

85 – سنن أبي داود: رقم الحديث 838.

بعض النسخ "تقع"، وفيه دلالة[86]على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين، وإليه ذهبت الحنفية والشافعية))[87] ويمكن القول إن هذا الاستعمال مخصوص أيضا في المواضع التي يقتضي المعنى فيها ذلك الاسلوب، فالخلاف وارد في هذه الهيئة من الصلاة وأعني وقوع الركبتين أولا أو اليدين إلى السجود، فجاء قول وائل(وقعتا ركبتاه) تأكيدا لهذه الهيئة–وهي وقوع الركبتين أولا– بذكرها مرتين، وذلك من خلال ذكر الضمير ثم ذكر الاسم الظاهر بعده، وفيه تأكيد أيضا على ما يسبق في الوقوع– أي الركبتين– وذلك من خلال ذكر الضمير العائد عليها أولا؛ لاستدعاء الفكر على من سيعود هذا الضمير، وإن مما يؤكد هذا عدم ورود هذا الاستعمال في قول وائل بن حجر نفسه(قبل أن تقع كفاه) لعدم اقتضاء المعنى فيها ذلك النوع من اللغة أو الاسلوب، إذ عُرِفَ أن الركبتين هما الواقعتان إلى الأرض عند السجود أولا.

ثالثا: الحذف

عدَّ الدكتور عمايرة الحذف واحدا من بنود نقل الجملة من كونها توليدية إلى كونها تحويلية، وأنه آخذ في ذلك بما جاء به الجرجاني[88]، إذ عده بابا دقيق المسلك [89]، وهذا ما قصده أهل النحو الحديث بما تتضمنه الجملة التحويلية من عمق في المعنى، إذ إن الحذف أحد أساليب انتقال الجملة من التوليدية إلى التحويلية.

---

86 – كنت قد اهتديت إلى هذه الدلالة قبل الوقوف عند هذا المصدر، فلما رأيته وجدت رأيي موافقا له.

87 – عون المعبود لأبي داود :328/1، باب افتتاح الصلاة.

88 – ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه:65.

89 – ينظر: دلائل الإعجاز:170.

والحذف باب واسع في النحو العربي، وأغراضه واسعة أيضا، ذكرها النحويون، وأفاض فيها البيانيون، بيد أن الدكتور عمايرة لم يقف على واحد من تلك الأساليب والأغراض، ويبدو أن رفضه فكرة العامل هو السبب في ذلك؛ لأن الوقوف على أي قسم من أقسام الحذف سيكون وقوفا على العامل، فالنحويون والبلاغيون – والجرجاني الذي علل للنحو بمزيد من البيان– وقفوا جميعا على أبواب الحذف من فعل ومفعول ومن مبتدأ وخبر، وعللوا لذلك وبينوا.

ولا شك في أن القول بالعامل هو الذي وضع للجملة نظاما خاصا لا تتجاوزه، فلذلك قالوا بالحذف، فالكلام عند النحاة لا يمكن أن يقوم بأقل من كلمتين، فإذا ظهرت كلمة واحدة فإن الأخرى ستكون مقدرة؛ لأن إحداهما تفتقر إلى الأخرى ليتم لهما معنى يحسن السكوت عليه.

ولا أريد أن أقف هنا على باب الحذف و معانيه، فذلك موضوع مستقل قد كتب فيه الكثير، والغرض من هذا البحث هو تبيان ما للنحاة من اهتمام به، وأنهم لم يهملوه لكي يوضع بديل مكانه، وقد بينت في باب الاشتغال أثر حذف العامل وتقديره في تركيب الكلام ومعانيه، وسأقف على وجوب تقدير المحذوف في البند الآتي، وهو بند الحركة الإعرابية، فإنها قائمة على العامل ظاهرا ومضمرا.

رابعا: الحركة الإعرابية

ذهب الدكتور عمايرة إلى أن الحركة الإعرابية في بعض حالاتها تعد بندا من بنود نقل الجملة من كونها توليدية ذات معنى سطحي إلى كونها تحويلية ذات معنى عميق، وذلك في أبواب ما اصطلح عليه النحاة بالإغراء أو التحذير أو الاختصاص ... نحو المروءةَ، والأسدَ الأسدَ، ونحن العربَ أكرمُ الناس للضيف.

وفي هذه الأبواب يقدر النحاة القدماء للاسم المنصوب فعلا قد يظهر جوازا في مواضع، وقد يضمر وجوبا في مواضع أخرى؛ وذلك لتعليل الموجب في هذه الحركة من حيث صنعة الإعراب، ولأن المعنى يقتضي تقديره أيضا، في حين ذهب الدكتور عمايرة إلى أن الحركة هي الدالة على تلك المعاني من دون موجب لهذا التقدير؛ لأن الحركة في رأيه من فعل المتكلم، وليس بأثر عامل نحوي، فإذا قيل: نحن العربُ، أو المروءةُ، أو الأسدُ بالرفع كان قصد المتكلم نقل الخبر ليس غير، وإذا قيلت تلك الكلمات بحركة النصب كان قصد المتكلم نقل كلامه من مجرد الإخبار إلى الاختصاص أو الاغراء أو التحذير، وقد جعلها محققة للجملة معنى عميقا للجملة يختلف عما كانت تحققه حركة الرفع من معنى سطحي في تلك الاسماء.

ولكن الحق مع المذهب النحوي القديم، فإن التقدير في هذه الاساليب يوافق المعنى وصنعة الإعراب، فهو من حيث المعنى يتفق وما سيق الكلام لأجله، فإن قولنا:(الأسدَ) معناه احذر الأسدَ، وقد يظهر هذا الفعل أحيانا في بعض الكلام، وهو يتفق أيضا من حيث صنعة الإعراب، وذلك أن هذه الحركة تكون في الاسم الواقع مفعولا به، وهي القرينة اللفظية الدالة على ذلك المحذوف، ولعل للمصطلح النحوي عند النحاة القدماء صلة بالمعنى وهذا التقدير، فالاختصاص مأخوذ من الفعل أخص أو أعني، والاغراء مأخوذ من الفعل الزم، والتحذير مأخوذ من الفعل احذر، ولكن الدكتور عمايرة أخذ من النحاة مصطلحهم وترك الفعل الدال عليه.

ولذا يمكن القول إن الحركة الإعرابية لم تكن هي الدالة على العمق في المعنى بحد ذاتها؛ لأنها واحدة والمعاني التي تؤديها كثيرة، ولأن الاسلوب كله هو الذي يزيد في المعنى، أو ينقله من حال إلى حال، وما تَغَيُّرُ

الحركة من رفع إلى نصب إلا دليل على تغير ذلك الاسلوب، وسأبين ذلك من خلال الوقوف على كل باب من تلك الأبواب.

التحذير والإغراء.[90]

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه[91]، وهو على ضربين:

أحدهما: ذكر المحذر مع المحذر منه، نحو(إياكَ والغيبةَ) و(يدَكَ والنَّارَ) فالمحذر في الأولى(إياك) وفي الثانية(يدك)، والمحذر منه(الغيبة) و(النار) في كل من المثالين.

الآخر: ذكر المحذر منه مكررا أو غير مكرر، نحو النَّارَ النَّارَ، والأسدَ[92].

وفي كلا الضربين يقدر النحاة فعلا مضمرا أثّر النصب في المحذر أو المحذر منه، نحو اتق النار واحذر الأسد، وهذا الأسلوب في حقيقته اسلوب إنشائي، إذ هو يفيد أمرا في النهي عن شيء.

ولذا يمكن القول إن العمق في المعنى المستفاد من هذه الصيغة ليس من حركة المحذر أو المحذر منه بحد ذاتها؛ لأن ذكر الفعل كما بينت في هذين المثالين ومعموله المنصوب لا يحمل إلا معنى سطحيا، إذ لا تأكيد ولا مبالغة فيه، إنما الذي يحقق للمعنى قوته وعمقه أحد شيئين، الشيء

---

[90]– الإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو أخاك أخاك ، وأخاك والإحسان إليه، وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم المنصوب في التحذير، ينظر: شرح الكافية في النحو:198/1، شرح ابن عقيل:89/2، ولذا اكتفي بالكلام عن التحذير في المتن فحسب؛ لأن حكمهما واحد.

[91]– شرح الأشموني:188/3، شرح التصريح على التوضيح:192/2.

[92]– ينظر: شرح الكافية في النحو:195/1.

الأول هو الحذف، والشيء الآخر هو التكرار.

والحذف عند النحاة ينقسم بين الوجوب والجواز، فإذا ذكر المحذر والمحذر منه، أو ذكر المحذر منه مكررا وجب حذف العامل، وإذا ذكر المحذر منه مفردا من غير تكرار جاز حذف العامل عند النحاة اتفاقا[93]، إذ إنه قد يظهر ولا سيما إذا كان فعل التحذير مقيدا أو خاصا، نحو قول الشاعر[94]:

خـلِّ الطّريـقَ لِمَـنْ يبنـي المنـارَ وابْـرُزْ بِبَـرزةَ حَيْـثُ اضـطَرَّكَ

فالشاهد فيه إظهار الفعل الناصب، وقد حسن الإظهار؛ لأن الاسم المحذر منه كان مفردا[95]، وفيه دليل وجود هذا الفعل، إلا أنه قد يظهر تارة، ويضمر تارة أخرى.

وقد علل سيبويه لهذا الحذف مميزا بين ما كان واجبا أو جائزا فقال:((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل(إياك)... ولو قلت(نفسك) أو(رأسك) أو(الجدار) كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك(اتق رأسك) أو(احفظ نفسك) و(اتق الجدار) فلما ثنيت صار بمنزلة(إياك)))[96].

---

[93] ينظر: الكتاب:138/1، شرح الكافية في النحو:195/1، شرح ابن عقيل:87/2، شرح التصريح على التوضيح:192/2-195، حاشية الخضري:88/2.

[94] البيت من البسيط، والشاعر جرير ، ديوانه:211/1، وينظر: الكتاب:254/1، المسائل العسكريات:100، شرح المفصل:30/2، شرح التصريح على التوضيح:278/2.

[95] – ينظر: المقاصد النحوية:288/3.

[96]– الكتاب:138/1-139.

وقد ذكر الرضي الحكمة من وجوب الحذف فقال:((وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا))[97] وإنما وجب الحذف في حال ذكر المحذر والمحذر منه، أو في حال ذكر المحذر من مكررا؛((لأن القصد... أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق))[98] وقد ذكر السيوطي في الإتقان أن الحذف في باب التحذير هو الفائدة المتحققة فيه، إذ فيه تنبيه((على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير))[99].

وكذلك الحال فيما يخص التكرار، فإنه من باب التوكيد اللفظي الذي يؤدي غرض التعجيل في الانتباه، والاسراع في البعد عما حُذِّرَ الشخصُ من أجله، وهذا هو الذي أقصده من أن الحذف والتكرار في هذا الباب هو ما يحقق للجملة معناها العميق، وليس معنى التحذير بحد ذاته، أو حركة النصب فيه.

الاختصاص.

هو((تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر

97– شرح الكافية في النحو:196/1.

98– شرح الكافية في النحو:196/1.

99– الإتقان:57/2، وينظر: معترك الأقران:305/1.

معرف))[100] نحو قوله– صلى الله عليه وسلم– [نَحْنُ معاشرَ الأنبياء فينا بِكاءٌ][101] ونحو قولنا (نحن العربَ أكرمُ النّاس للضيف) فـ(معاشرَ الأنبياء) و(العربَ) لفظان منصوبان على الاختصاص بفعل مضمر وجوبا تقديره (أخص).

والذي ينظر في هذا الحد بما اشترط فيه لهذا اللفظ المنصوب من شرط، وهو كونه معرفة موضحا لضمير سبقه يجد أن التحويل في الجملة هنا ليس بالحركة بحد ذاتها، بل هو بالزيادة؛ ذلك أن هذا اللفظ المنصوب لم يكن في الاصل خبرا؛ لأن الخبر لا يشترط فيه أن يكون معرفة، فحقيقة حركة النصب هنا ليست هي عنصر تحويل في نقل الكلام من مجرد الخبر إلى الاختصاص، إذ ليس أصل الكلام:(نحن العربُ أكرم الناس) هو الخبر، وانتقل إلى الاختصاص بتحويل الحركة إلى النصب في قولنا:(نحن العربَ...)، وقد أوضح سيبويه أن العرب في الاختصاص لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله، وذلك نحو قوله[102]:

100– شرح التصريح على التوضيح:190/2، وينظر: حاشية الصبان:185/3.

101– النهاية في غريب الحديث والأثر:146/1، مادة بكأ، وبكاء أي قلة الكلام إلا فيما يحتاج إليه، يقال بكأت الناقة والشاة إذا قل لبنها فهي بكيء وبكيئة، ومعاشرَ منصوب على التخصيص، المصدر نفسه:146/1، مادة بكأ، وينظر: لسان العرب: مادة بكأ.

102– البيت من البسيط لعمرو بن الأهتم المنقري ، شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم:100، وفيه روي البيت بالرفع" إنا بنو منقر" وروي بالنصب في الكتاب:327/1، والكامل:66/1، والشاعر هو عمرو بن سنان بن سمي بن سنان بن خالد بن منقر من بني تميم، وهو شاعر مخضرم وسيد من سادات بني تميم ومن أشهر شعرائهم وخطبائهم في الجاهلية والإسلام ، الشعر والشعراء:401، العمدة:21/2، الإصابة في تمييز الصحابة:86/7.

إنَّا بني مِنقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ فينا سَرَاةُ بني سَعْدٍ ونَاديها

فإنه لم يرد أن يخبر بأنهم بنو منقر، وإنما أراد أن يخبر بأنهم قوم ذوو حسب، وأوضح المقصود بالضمير فقال:(إنا بني منقر) أي أعني بني منقر، ولو رفع فقال:(إنا بنو منقر) لكان المعنى أنه أراد أن يخبر عن نفسه وجماعته بأنهم بنو منقر.[103]

بل إن الاختصاص أسلوب يأتي اعتراضا[104] بين شيئين متلازمين، نحو المبتدأ والخبر، ونحو الفعل وما يتعلق به، فهو جملة فضلة يصح حذفها والاستغناء عنها إذا قصد من الكلام مجرد الإخبار.

وقد ذكر النحاة أن الباعث على الاختصاص قد يكون إظهار فخر، أو إظهار تواضع، أو زيادة بيان، وقد يشترك باعثان في قول واحد، نحو قول رؤبة بن العجاج:

بنا تميمًا يُكشَفُ الضَّبابُ [105]

فقوله(تميما) منصوب على الاختصاص، والتقدير: أخص تميما، وقد يكون الباعث عند رؤبة هنا إظهار فخره لكونه من تميم، أو لزيادة بيان.[106]

خامسا: التنغيم

ذكر الدكتور عمايرة أن النحاة القدماء قد أغفلوا الحديث عن النبر الدلالي

103– ينظر: الكتاب:327/1.

104– إذ أعربها النحاة جملة اعتراضية، ينظر:مغني اللبيب:387/2، حاشية يس على التصريح:190/2.

105– ديوان رؤبة بن العجاج:169،وينظر الكتاب:234/2، همع الهوامع:171/1، خزانة الأدب:413/2.

106– ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:283/3.

أو التنغيم وما له من فائدة في تغيير المعنى، وقد عد هذا بندا خامسا من بنود نقل الجملة من التوليدية إلى التحويلية.[107]

والمقصود بالتنغيم((رفع الصوت وخفضه في أثناء الكلام، للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة))[108] أو هو عبارة عن((تتابعات مطردة من مختلف أنواع الدرجات الصوتية على جملة كاملة أو أجزاء متتابعة، وهو وصف للجمل وأجزاء الجمل وليس للكلمات المختلفة المنعزلة))[109] فهو تنويع في أداء الكلام بحسب المقام المقول فيه، فكما أن لكل مقام مقالا فكذلك لكل مقال طريقة في أدائه تناسب المقام الذي اقتضاه، فالتهنئة غير الرثاء والأمر غير النهي والاستفهام غير النفي[110] ويعد إبراهيم أنيس أول من أدخل هذا المصطلح في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة، وجعل نوع الصوت أساسا في نغمة الكلام قال:((فالصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور، وانسجام الكلام في نغماته يتطلب طول بعض الأصوات وقصر بعضها الآخر)).[111]

وقد انقسم الباحثون المعاصرون إزاء وجود هذه الظاهرة في التراث العربي إلى قسمين، قسم يرى أن النحاة القدامى أغفلوا هذا الجانب وأنهم لم يشيروا إليه أبدا، نحو براجستراسر إذ يعجب((كل العجب من أن النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلا))[112] وكذا ذهب

---

[107]– ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه:93.

[108]– المدخل إلى علم اللغة:106.

[109]– دراسة الصوت اللغوي:194.

[110]– ينظر: المختصر في أصوات العربية:177.

[111]– الأصوات اللغوية:82، وسماه أيضا "موسيقى الكلام" ينظر: المصدر نفسه:103.

[112]– التطور النحوي للغة العربية:46–47.

الأنطاكي إذ قال:((إن قواعد التنغيم في العربية قديما مجهولة تماما؛ لأن النحاة لم يشيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم))[113] وكذا ذهب الدكتور تمام حسان إذ يرى((أن العربية الفصحى لم تعرف هذه الدراسة في قديمها، وأن القدماء لم يسجلوا لنا شيئا عن هذه الظاهرة))[114] وقد وافقهم الدكتور خليل أحمد عمايرة، إذ نفى وجود هذه الظاهرة عند النحاة القدماء مطلقا.[115]

ويرى قسم آخر أن النحاة القدامى أدركوا هذا الجانب وأشاروا إليه، ولكنهم لم يضعوا له قواعد وأحكام، بل جاءت عرضا، ومنهم الدكتور أحمد كشك في كتابه (من وظائف الصوت اللغوي) فقد خصص فصلا في كتابه المذكور لدراسة التنغيم على أنه ظاهرة نحوية يقول فيه:((وقدامى العرب وإن لم يربطوا ظاهرة التنغيم بتفسير قضاياهم اللغوية، وهم وإن تاه عنهم تسجيل قواعد لهم، فإن ذلك لم يمنع من وجود خطرات ذكية لماحة تعطي إحساسا عميقا بأن رفض هذه الظاهرة تماما أمر غير وارد، وإن لم يكن لها حاكم من القواعد)).[116]

ويمكن القول إن التنغيم ظاهرة صوتية واسعة ولا يؤدي الوظيفة النحوية التي نحن بصددها إلا قسم منه[117] وأنه أي التنغيم لا يرغب كثير من

---

113 – دراسات في فقه اللغة العربية:197.

114 – مناهج البحث في اللغة:197–198.

115– العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه:96.

116 – من وظائف الصوت اللغوي:57–58.

117 – إذ هناك قسم من التنغيم ما لا صلة له بالنحو، بل صلته بالصوت والحرف فقط، وقد أشار إليه ابن جني في مقدمة كتابه سر صناعة الإعراب الذي وضعه لدراسة اصوات العربية قال فيه:((وهذا علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه

الباحثين في تأطيره بقانون صارم يحدد آلية النطق وطريقته؛ لدواع منطقية، يأتي في مقدمتها أن لكل لغة نماذج تنغيمية خاصة تختلف عن غيرها من اللغات، فضلا عن وجود تنوع كبير بين الأفراد في تلك الدرجات الصوتية، ولذا يرى ماريو باي أن((من الأسلم ألا يحاول المرء وضع قانون صارم يحدد طريقة النطق))[118] ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن((محاولة تقعيد التنغيم أمر يكاد يكون مستحيلا، وكل المحاولات التي قدمت حتى الآن لدراسة التنغيم في اللغة العربية قامت على اختبار مستوى معين من النطق، وعلى اختبار نغمات الصوت بالنسبة لفرد معين داخل هذا المستوى، ولكن التنوع بين الأفراد في هذه الناحية يحول بين الباحث وبين تعميم النتائج...))[119] ثم إن التنغيم يقتصر على التراكيب المسموعة دون التراكيب المقروءة، ولعل هذا هو السبب في عدم وضع قواعد ثابتة لهذه الظاهرة في النحو العربي القديم، وأنه السبب نفسه في اقتصار النحاة على إشارات من هذه الظاهرة فحسب.

وإذا ما تأملنا فيما أشار إليه النحاة القدماء فسنجد أنها تعليل وتبيين لاختيار صياغة ألفاظ بصيغة صوتية معينة ضمن تراكيب خاصة، وذلك نحو تعليل زيادة الألف على الاسم المندوب، فهو حرف لأجل الندبة لا محل له من الإعراب، وإنما جيء به لموافقة بين ما يؤديه من صوت والمعنى المراد، وهذا من أهم ما سعى إليه علماء النحو في هذا الباب، فقد

من صنعة الأصوات والنغم)) سر صناعة الإعراب:9/1، ((فالتعبير بمصطلح (النغم) فيه دلاله واضحة على ادراك ان الكلام المنطوق يصدر مُنَغماً ، وان هذا التنغيم جزء لا يتجزأ من خواص الكلام)) علم الأصوات: 550.

118 – أسس علم اللغة:95

119 – دراسة الصوت اللغوي:315.

أشار إليه سيبويه وسماه الترنم، وبين العلة في ذلك اذ قال:((اعلم أن المندوب مدعوّ ولكنه متفجّع عليه، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها))[120]، والترنم مصطلح لغوي قديم يقابل التنغيم في المصطلح اللغوي الحديث؛ لأن المقصود به التغيير في درجات الصوت[121]، وقد علل السيرافي أيضا وتبعه ابن يعيش اختيار النادب أحرفا مخصصة على المندوب فقال:((الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقده، وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده، كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قد رهقته، ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت، فألزموا أوله (يا) أو(وا)، وآخره الألف في الأكثر من الكلام؛ لأن الألف أبعد للصوت، وأمكن للمد))[122]، إذ((المراد رفع الصوت ومده لإسماع جميع الحاضرين))[123] ثم هي تزيد الهاء أيضًا بعد الألف حين الوقف، إشباعًا للمد، وذهابًا به إلى مدى بعيد[124]، وهذا يدل على أن للعرب حسا في طرق الأداء بما تحمله اللفظة من نبر وتنغيم وما له من صلة في التعبير عن المعنى المقصود، ويمكن أن نعد هذا من باب الزيادة التي تلحق الجملة التوليدية التي تحمل معنى بسيطا وهو النداء حقيقة، فتنقلها إلى الجملة التحويلية التي يكون فيها النداء مجازا.

وبين النحاة أيضا أن من التنغيم ما قد ينوب مناب بعض الرتب النحوية

---

120 – الكتاب:220/2.

121 – ينظر: ظاهرة التنغيم في التراث العربي:93.

122 – شرح كتاب سيبويه:220/2، وينظر: شرح المفصل: 13/2.

123 – شرح المفصل:13/2.

124 – مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة:102/1.

فيغني عن ذكرها ويؤدي معناها، ومن ذلك ما أدركه سيبويه وأكده ابن جني من أهمية التنغيم في تفسير بعض مسائل الإعراب عندما تعرض لقضية حذف الصفة في قولهم:(سير عليه ليل) يقول:((وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك إنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل ونحو ذلك)).[125]

وأشار ابن جني إلى صفة من صفات التنغيم عبر عنها بالزيادة في قوة اللفظ بتمطيط الحرف ومده وإطالة الصوت به، وبين أنه يؤدي معنى بليغا، يقول:((كما إنك عندما تمدح إنساناً وتثني عليه وتقول كان والله رجلا فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله)، هذه الكلمة وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك))[126]، وهذا من التنغيم الذي يؤدي وظيفة نحوية وينقل الجملة من التوليدية إلى التحويلية؛ وذلك بما يحمله من زيادة في قوة اللفظ أغنت عن ذكر الصفة، وأدت معناها والمبالغة فيه، فلو وصف"رجلا" بوصف معين وقيل كان رجلا كريما لاتصف الموصوف بالكرم فحسب، بخلاف حذفها وزيادة الصوت على لفظ القسم، فإن الموصوف يحمل كمال الصفة من كرم وفضل ومروءة وشجاعة.

وقد ذهب الباحثون المعاصرون إلى أن من التنغيم ما قد يؤدي وظيفة نحوية ودلالية، وذلك أنه ينقل الجملة من الإخبار إلى الإنشاء ومن

---

125 – الخصائص: 2/370-371.

126 – الخصائص: 2/371.

الإنشاء الحقيقي إلى الإنشاء المجازي، فمن الأول قولهم جاء زيد فإنها تنطق بصيغة تدل على الإخبار، وتنطق بصيغة أخرى تدل على الإستفهام أو التعجب وغيرها بحسب الموقف والسياق، ومن الآخر الاستفهام مثلا فهو قد يستعمل في معناه الحقيقي وقد يخرج إلى معنى مجازي، كالتعجب في نحو قوله تعالى:{ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}[127]فالاستفهام في الآية جاء لمعنى التعجب[128]، وعقب الباحثون بالقول إن((المناسب لهذا المعنى أن تكون نغمة الأداء مرتفعة صاعدة لتؤدي إلى إيصال معنى التعجب من هؤلاء الذين يكفرون بالله مع ما يلاحظون من الإماتة والإحياء في الأشياء وفي أنفسهم))[129] بخلاف غرض الاستفهام في قوله تعالى :{ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ}[130] فإنه يفيد استبطاء المؤمنين مجيء النصر بعد أن زلزلوا ومستهم البأساء والضراء، ولابد أن يتلائم معه التنغيم الهابط بصوت يظهر الاستبطاء، ويستبطن حزنا عميقا وعتبا مشفقا.[131]

ويمكن القول إن التنغيم عنصر لاحق للمعاني في التراكيب اللغوية، بمعنى أن المعنى المجازي للاستفهام يتحقق من السياق ويأتي التنغيم عنصرا موافقا لتلك المعاني، وليس هو الذي يحققها، فالتنغيم لا يعد عنصر التحويل في مثل هذه الحال.

127– سورة البقرة : 28.

128 – ينظر: معترك الأقران: 435/1، الإتقان:80/2.

129 – أثر التنغيم في توجيه الأغراض البلاغية لعلم المعاني(الاستفهام أنموذجا):44.

130– سورة البقرة:214.

131 – ينظر: أثر التنغيم في توجيه الأغراض البلاغية لعلم المعاني(الاستفهام أنموذجا):45.

أما في انتقال المعنى من الجملة الخبرية إلى الاستفهام عن طريق التنغيم، فأرى أن الأصل في هذا الانتقال هو أداة الاستفهام، ولكنها حذفت إيجازا واختصارا لدلالة السياق عليها، نحو قولنا: جاء زيد، فإنها لا تنطق بصيغة الاستفهام أو التعجب إلا إذا طلب الموقف أو السياق ذلك، وقد ورد هذا الاسلوب في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى:{ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي}[132] فاللفظ إخبار ولكن المعنى بحسب السياق هو الاستفهام حذفت أداته والتقدير أوَ من ذريتي؟[133] ثم يأتي التنغيم في مرحلة الأداء فيكون النبر الموافق لهذا المعنى هو الاستفهام.

وخلاصة القول، أن التنغيم قد ينقل الجملة من معنى إلى آخر بزيادة حرف أو استبدال حرف مكان حرف، كما هو الحال في باب الندبة، وقد أشار النحاة القدماء إليه، وأن من التنغيم ما يكون عنصرا لاحقا للمعاني فيكون الأداء فيه موافقا لها وليس هو العنصر في نقل المعنى بحد ذاته، بل الموقف أو السياق، ولذلك لم يشر إليه النحاة القدماء؛ لأن الأساس عندهم في ذلك هو السياق أو الأداة.

---

[132]– سورة البقرة:124.

[133]– ينظر: معاني القرآن للفراء:176/1، وتبع الفراءَ الأخفشُ في تبيين قوله تعالى:{وتلكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ}سورة الشعراء:منالآية:22،أن المعنى هو الاستفهام حذفت منه الأداة، والتقدير:أو تلك نعمة تمنها علي؟ ينظر: معاني القرآن:309

النتائج ...

بعد الانتهاء من مشروع هذا البحث توصلت إلى نتائج مهمة عدة لعل أهمها:

ـأن نظرية النحو التوليدي والتحويلي لم تكن بديلا عن النحو العربي، وأن ما جاء فيها ينطبق على نظرية النظم عند الجرجاني، وهو جانب من جوانب النحو وليس النحو كله.

ـأن تقديم الفاعل لم يكن مذهب الجرجاني أبدا، ولم يكن مذهب أهل الكوفة دائما، وأن عدّ الاسم المتقدم على الفعل مبتدأ أصح صنعة ومعنى.

ـأن لغة بلحارث لغة مختلفة عن لغة قريش، وذلك بما تشتمل عليه من بنية لغوية يذكر فيها المضمر قبل المظهر، وقد ورد استعمالها في القرآن الكريم والحديث الشريف بحسب ما يتطلبه المعنى والسياق.

ـأن الحركات الإعرابية كلها مهمة في بناء النحو العربي، ولا يصح الأخذ ببعض دون بعض.

–أن التنغيم ظاهرة ذكرها النحاة القدماء بقدر ما لها من أثر لفظي في بنية الجملة النحوية، ولم يذكروه عنصرا مميزا بين معاني الجمل، لأن السياق هو الأصل في ذلك، والتنغيم عنصر لاحق له.

ثبت المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم**

- **الإتقان في علوم القرآن،** عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي(911هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ- 1974م.
- **أثر التنغيم في توجيه الأغراض البلاغية لعلم المعاني(الاستفهام أنموذجا)** د. مزاحم مطر حسين، مجلة جامعة القادسية في الآداب والعلوم التربوية،

العددان 3–4، المجلد6، 2007م.

- **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي(745هـ) تحقيق: مصطفى أحمد النمّاس، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1989م.
- **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، يحيى بن محمد أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري(1096هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار – العراق، ط1، 1411هـ– 1990م.
- **ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، أبو السعود محمد بن محيي الدين محمد بن العماد مصطفى العمادي(982هـ) تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة(د.ت).
- **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 1419هـ–1998م.
- **الاشتقاق**، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي(321هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط1، 1411هـ–1991م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(852هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العربية، بيروت، ط1، 1415هـ.
- **الأصوات اللغوية**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، (د.ت).
- **الأُصول في النّحو**، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحوي البغدادي(316هـ) تحقيق: د .عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط 2، 1987م.
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس(338هـ)، تحقيق : زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ، 1977م .
- **الاقتراح في أصول النحو**، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي(911هـ) تحقيق: عبد الحكيم عطية، علاء الدين عطية، دار البيروتي– دمشق، ط2، 1427هـ–2006م.

- **الإقتضاب في شرح أدب الكتاب،** أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي(521هـ) تحقيق:أ.مصطفى السقا، د.حامد عبد المجيد، طبعة دار الكتب المصرية،1996م.
- **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)** د.ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– بيروت، ط2، 1406هـ–1986م.
- **الأمالي،** أبو علي اسماعيل القاسم القالي البغدادي(356هـ) دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان(د.ت).
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،** أبو البركات عبد الرحمن بن محّمد بن أبي سعيد الأنباري(577هـ) تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجارية الكبرى– مصر ، 1961م .
- **البحر المحيط في التفسير،** أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي (745هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر– بيروت، 1420هـ.
- **البرهان في علوم القرآن،** بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي(794هـ) تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل، بيروت– لبنان، 1988م .
- **بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز،** أبو طاهر، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي(817هـ) تحقيق: محمّد علي النّجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ– القاهرة، 1996م.
- **التاريخ الكبير،** أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري(256هـ) دائرة المعارف العثمانية– حيدر آباد(د.ت).
- **التّبيان في إعراب القرآن،** أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(616هـ) تحقيق: علي محمّد البجّاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي،1976م .
- **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن،** كمال الدين أبو المكارم عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني(651هـ) تحقيق: أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني– بغداد، 1964م.

- **التّحرير والتّنوير(تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، محمّد الطاّهر بن محمّد بن محمّد الطّاهر بن عاشور التّونسي(1393ه) الدار التونسية للنشر– تونس، 1984 ه.
- **تذكرة النحاة**، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي(745ه) تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط1، 1406– 1986م.
- **التطور النحوي للغة العربية**، براجستراسر، القاهرة، 1929م.
- **تفسير القشيري المسمى لطائف الإشارات**، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري(465ه) تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب– مصر، ط3، 1994م.
- **التفسير الكبير**، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين، فخر الدّين الرّازي(606ه) دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1420،3ه.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي(749ه) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428ه– 2008م.
- **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (749ه) تحقيق:الدكتور طه محسن، مؤسّسة الكتب للطّباعة والنّشر، جامعة الموصل،1976م.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، محمد بن مصطفى الخضري(1287ه) شرحها وعلّق عليها : تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1998م .
- **حاشية الصبّان على شرح الأُشموني على ألفيّة ابن مالك**، أبو العرفان محمّد ابن علي(1206ه) تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصّفا، القاهرة، 2002م.
- **حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح**، ياسين بن زين الدين بن

أبي بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصي الشهير بالعليمي(1061هـ) المطبعة المولوية بفاس، 1327هـ.

- **حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة(403هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، 1418هـ-1997م.**
- **الحدود في النحو**، أبو الحسن بن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(384هـ) تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجتزئ من مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية، العراق، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرين.
- **الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي(521هـ) تحقيق وتعليق: حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ- الرياض،ط1، 1979م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي(1093هـ) تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997 م.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جنّي(392هـ) تحقيق : محمّد علي النّجار، الهيئة المصريّة العامة للكتاب- القاهرة، ط3، 1999م.
- **الخلاف النحوي الكوفي**، الدكتور حمدي محمود حمد الجبالي، أطروحة دكتوراه الجامعة الأردنية،1417هـ-1997م.
- **الدراسات اللغوية بين الأصالة والمعاصرة**، أ.د بلبشير، مجلة الآداب واللغات، الجزائر، العدد الثامن، مايو،2009م.
- **دراسات في فقه اللغة العربية**، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط4(د.ت).
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، 1392هـ-1972م.
- **دراسة الصوت اللغوي**، الدكتور أحمد مختار عمر،عالم الكتب،القاهرة، مصر،ط1، 1396هـ-1976م.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، أحمد بن الأمين

الشنقيطي(1331هـ) وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ–1999م.

- **دلائل الإعجاز**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(471هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني– القاهرة، ط3، 1413هـ–1992م.
- **ديوان جرير**، جرير بن عطية الخطفي(110هـ) دار بيروت للطباعة والنشر، 1406هـ–1986م.
- **ديوان رؤبة بن العجاج**، رؤبة بن العجاج(145هـ) اعتنى به: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، (د.ت).
- **رسالة الحروف**، أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان الفارابي(339هـ) تحقيق: مهدي محسن، دار المشرق– بيروت، ط2،1990م.
- **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني(392هـ) دراسة وتحقيق:الدكتور حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط2، 1413هـ–1993م.
- **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني(275هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، (د.ت).
- **سير أعلام النبلاء**، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(748هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، 1422هـ–2001م.
- **شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك**، أبو الحسن نور الدّين علي بن محمّد بن عيسى الأُشْمُوني الشّافعي (900هـ) دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1998م.
- **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (905هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

- **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله بن عقيل(769هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر،ط14، 1964م.
- **شرح الكافية في النحو**، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الأستراباذي(686هـ) تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قار يونس، بنغازي، 1996م.
- **شرح المفصّل**، أبو البقاء موفّق الدّين يعيش بن علي بن يعيش(643هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت،2001م.
- **شرح جمل الزجاجي**، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور(669هـ) تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية– بيروت،1419هـ– 1998م.
- **شرح درة الغواص في أوهام الخواص**، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي(1069هـ) تحقيق: ميسون عبد السلام نجيب، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2012م.
- **شرح ديوان أمية بن أبي الصلت**، أمية بن عبد الله بن أبي ربيعة بن هوازن بن أبي الصلت(05هـ) قدم له وعلق حواشيه: سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة– بيروت(د.ت).
- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي(368هـ) تحقيق:الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور محمود فهمي حجازي، الدكتور محمد هاشم عبد الدائم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- **شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم (من شعراء الصحابة الفرسان)** دراسة وتحقيق: الدكتور سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ–1984م.
- **الشعر والشعراء**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(276هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآثار للنشر والتوزيع، بغداد، 1423هـ.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(256هـ) ضبطه ورقمه: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق– بيروت (د.ت).
- صحيح مسلم، أو المسند الصحيح مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري

النيسابوري(261هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي– بيروت(د.ت).

- **الطبقات الكبرى،** أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف بابن سعد(230هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية– بيروت، 1410هـ–1990م.
- **ظاهرة التنغيم في التراث العربي،** هايل محمد طالب، منقول عن منتدى البحوث والدراسات القرآنية.
- **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي،** الدكتور خليل أحمد عمايرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1987م.
- **علم الأصوات،** الدكتور كمال بشر،دار غريب،القاهرة،مصر،2000م.
- **علم اللغة العام،** فردينان دي سوسير، ترجمة: الدكتور يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: الدكتور مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد– العراق، 1985م.
- **علم اللغة،** ماريو باي، ترجمة: د.أحمد مختار عمر،عالم الكتب، القاهرة، مصر،ط8، 1419هـ–1988م.
- **العمدة في صناعة الشعر ونقده،** أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني(436هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401هـ–1981م.
- **عون المعبود شرح سنن أبي داود،** أبو الطيب محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر شمس الحق العظيم آبادي(1329هـ) إشراف: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415هـ–1995م.
- **العين،** أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(170هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(د.ت).
- **غاية النهاية في طبقات القراء،** شمس الدين أبو الخير بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف(833هـ) عني بنشره: ج براجستراسر، دار الكتب العلمية،

ط1، 1427هـ-2006م.

- **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، 1407هـ- 1987م.
- **فيض نشر الإنشراح من طي روض الإقتراح**، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي(1170هـ) تحقيق: الدكتور محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- الإمارات، ط1، 1421هـ-2001م.
- **الكامل في اللغة والأدب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م.
- **الكتاب**، سيبويه أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (180هـ) تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1988م.
- **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ(538هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التّراث العربيّ- بيروت، ط3، 1407هـ.
- **الكوفيون في النحو العربي والمنهج الوصفي المعاصر**، الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار، دار البيارق، ط1، 1418هـ-1997م
- **لسان العرب**، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاريّ الإفريقىّ(711هـ) دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.
- **اللسانيات من خلال النصوص**، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر،1986م.
- **اللغة بين العيارية والوصفية في الاستعمال**، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1421،4هـ- 2001م.
- **المحُتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح بن جنّي(392هـ) تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.
- **المختصر في أصوات اللغة العربية**، محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، ط4، 1427هـ-2006م.

- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م.
- **مدرسة الكوفة، الدكتور** مهدي المخزومي، مطبعة الباب الحلبي، القاهرة، ط2، 1958م.
- **المسائل العسكريات في النحو العربي**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(377هـ) تحقيق:الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة بغداد، ط2، 1982م.
- مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، علي النجدي ناصف، تقديم وجمع وتصنيف: الدكتور مدحت يوسف السبع، دار المعارف، مصر(د. ت).
- **معانى القرآن**، أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (215هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1،1411هـ-1990م.
- **معاني القراءآت**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(370هـ) تحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، الدكتور عوض بن حمد القوزي، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط1، 1412هـ-1991م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج(311هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط1، 1408هـ- 1988م.
- **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي الفرّاء (207هـ) تحقيق: أحمد يوسف النّجاتي، ومحمّد علي النّجار، وعبد الفتّاح إسماعيل الشّلبي، ط1، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مصر، 1955م.
- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي(911هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
- **معجم القراءآت القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء**، الدكتور أحمد مختار عمر، الدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت، ط2، 1408هـ-1988م.

- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ(761هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، و محمّد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط6،1985م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المعروف بشرح الشواهد الكبرى**، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(855هـ) تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع(د.ت).
- **من وظائف الصوت، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي**،أحمد كشك، القاهرة، ط2، 1997م.
- **مناهج البحث في اللغة**، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب،1979م.
- **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(581هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1412هـ–1992م.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي(874هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب– مصر(د.ت).
- **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج ، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية– بيروت، 1986م.
- **النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف الدمشقي بن الجزري(833هـ) تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت(د.ت).**
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(606هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ–1979م.

- **هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، اسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الياباني البغدادي(1339هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، 1399هـ.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي(911هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر(د.ت).